



## في إطار فعاليات حملة ال16 يوماً للنشاط/لمناهضة العنف ضد النساء نظرة للدراسات النسوية ومركز قضايا المرأة المصرية تطلقان "قانون نشاز" لمناهضة العنف المقتن ضد النساء



تطلق يوم الخامس والعشرين من نوفمبر الحالي وحتى العاشر من ديسمبر حملة "قانون نشاز" والتي تدشنها نظرة للدراسات النسوية ومركز قضايا المرأة المصرية في إطار مشاركتها بحملة ال16 يوماً لمناهضة العنف ضد النساء حيث تجرى فعاليات في مثل هذا التوقيت من كل عام. "قانون نشاز" تتصدى لكافة الإشكاليات القانونية التي تضيء حالة من الشرعية على ممارسات العنف التي تتعرض لها النساء في المجالين العام والخاص.

تأتي حملة "قانون نشاز" والتي تتخذ جملة "وراء كل امرأة معنفة قانون" شعاراً لها، في ظل ارتفاع أعداد الناجيات من جرائم الاغتصابات والاعتداءات الجنسية في المجال العام، بعد أن تم توثيق أكثر من 500 حالة بين يونيو 2012 ويونيو 2014 وغير ذلك من انتهاكات وممارسات عنف جنسي وجسدي ولفظي تتعرض لها النساء بشكل يومي سواء في المجال العام أو الخاص في الوقت الذي تعجز فيه القوانين الحالية عن حماية هؤلاء النساء أو محاسبة مرتكبي تلك الجرائم بالشكل الذي يضمن تحقيقاً فعالاً للعدالة، حيث تحاول الحملة التصدي لكافة الإشكاليات القانونية المرتبطة بجرائم العنف ضد النساء، وذلك من خلال التركيز على توضيح أوجه القصور في القوانين الحالية بما فيها قانون العقوبات، والذي بالرغم من التعديلات التي أجريت عليه في 5 يونيو 2014، والمتمثلة في تعديل المادة 306 مكرر أ وإضافة المادة 306 ب من قانون العقوبات والمعروف إعلامياً بقانون التحرش وفقاً للمرسوم الرئاسي للرئيس المؤقت السابق المستشار عدلي منصور بقانون رقم 50 لسنة 2014، إلا أن تصوراتته عن الاغتصاب والاعتداء الجنسي والتحرش مازالت معيبة وقاصرة، وصولاً إلى منظومة القوانين التي تمنح غطاءً شرعياً للعنف الذي يمارس ضد النساء في المجال الخاص وتجعله يبدو مقنناً ومقبولاً بما يتضمنه ذلك من إهدار لحقوق الكثير من النساء المعنفات، وبخاصة في استخدام مادة 60 من قانون العقوبات لتبرير العنف الأسري أو في استخدام المادة 17 من نفس القانون لتقليل العقوبة على الجاني وبخاصة في قضايا الاغتصاب. من هنا يظل هدف الحملة الأساسي هو الضغط لصالح تعديلات قانونية تضع حقوق النساء وحمايتهن من العنف أولوية لها، بالإضافة إلى تسليط الضوء على ضرورة تصميم

وتفعيل إستراتيجية وطنية شاملة، تضمن تفعيل وعمل مؤسسات الدولة على تلك القضية الهامة، وتعديل قوانين الأحوال الشخصية والعقوبات للتصدي للعنف ضد النساء بشكل عام، مع ضمان توفير الدعم اللازم للنساء لضمان حقهن الأصيل في سلامتهن الجسدية والمعنوية.

الحملة التي تجرى فعاليتها على مدار 16 يوماً تسعى أيضاً إلى إشراك مختلف فئات المجتمع في نقاشات متنوعة حول قضايا العنف ضد النساء وأبعادها القانونية، معتمدةً في ذلك على وسائل إعلامية وفنية متنوعة مثل "التدوين والزقزقة والعروض التفاعلية وعروض الحكيم والمقالات والمواد البصرية وكذلك فن "الجرافيتي".

الجدير بالذكر أن أولى فعاليات الحملة سوف تنطلق يوم الثلاثاء الموافق 25 نوفمبر من العام الجاري حيث سيتم عقد مؤتمر افتتاحي للحملة في النادي السويسري بالكيث كات يعقبه عرض تفاعلي وفعاليات فنية يتطرق كل منها لقضية من قضايا العنف ضد المرأة.

رابط الدعوة على فيسبوك: <https://www.facebook.com/events/623496311093711>

### البرنامج 25 نوفمبر 2014

داخل القاعة	
تسجيل	10:00 – 09:30
عرض مختصر عن الحملة وعن العنف ضد النساء في المجال العام – أ/ أمل المهندس (نظرة)	10:30 – 10:00
عرض للورقة القانونية المشتركة والمتعلقة بالقوانين التمييزية ضد النساء وترسيخ العنف – أ/ سهام على و/ا/ عزة سليمان (مركز قضايا المرأة المصرية)	11:00 – 10:30
عرض ملخص دراسة عن أشكال العنف المختلفة التي تتعرض لها النساء في المحافظات – أ/ وسام الدسوقي (مركز قضايا المرأة)	11:30 – 11:00
عرض لفعاليات لجدول فعاليات الحملة – أ/ ماهي حسن (نظرة)	12:00 – 11:30
عرض فيلم قصير عن أشكال العنف ضد المرأة	12:30 – 12:00
استراحة	13:00 – 12:30
عرض مسرحي تفاعلي عن أشكال العنف المختلفة ضد النساء	14:30 – 13:00
عرض مسرحي ثان عن أشكال العنف ضد النساء (بناء على العدد)	16:00 – 14:30
خارج القاعة	
- عرض جرافيتي مستمر - توزيع المطبوعات ومجلة الشكجية	15:30 – 10:00
الغداء	17:00 – 15:30